عنوان الليسانس: لسانيات عامّة.
السداسي الخامس. السنة الثالثة ليسانس
المادة: علم الدلالة 1
وحدة التعليم الأساسية. المعامل: 02. الرصيد: 04
نوع الدرس: محاضرة
إعداد الأستاذة: د. غنية تومي

المحاضرة 05: الدلالة عند البلاغيّين

تمهيد:

احتوت كتب البلاغةِ العربيّة القديمةِ على كثير من قضايا الدلالة التي يثبتها علم الدلالة الحديث؛ فهاهو **الجاحظ**(ت255ه) في كتابه **(البيان والتّبيين)** يذكر أنه من الواجب مراعاة ظرف القول ومناسبته، والمشاركين في الحدث الكلاميّ؛ إذ يقول: "وكما لا ينبغي أن يكون اللّفظ عاميًّا، وساقطًا سوقيًّا، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبًا وحشيًا؛ إلَّا أن يكون المتكلّم بدويًا أعرابيًا، فإنّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس كما يفهم السوقي رطانة السوقي، وكلام الناس في طبقات كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات"[1]، كما يقابلنا نصّ **لابن المقفّع** (ت145هـ) في مصنّف الجاحظ، وهو يشير فيه إلى المقام في سياق تفسيره لمعنى البلاغة؛ حيث يقول:" البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السّكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الحديث، ومنها ما يكون في الاحتجاج (...) فأمّا الخُطَب بين السّماطين، وفي إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل والإطالة في غير إملال، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أنَّ خير أبيات الشّعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته (...) فقيل له: فإنْ مَلَّ المستمع الإطالة التي ذكرت أنّها حقُّ ذلك الموقف، قال: إذا أعطيت كلّ مقامٍ حقّه وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمّ لِمَا فاتك من رضا الحاسد والعدو، فإنّه لا يُرضيهما شيء، وأمّا الجاهل فلست منه وليس منك، ورضا جميع الناس شيء لن تناله، وقد كان يُقال:(رضا النّاس شيء لا ينال)، قال: والسنّة في خطبة النّكاح أنْ يطيل الخاطب ويقصر المجيب"[2]. ولعلّنا نستشفّ من قوله أنّ: 1-الإشارة أحد وجوه البلاغة. 2-التقيّد بموضوع الكلام وعدم الخروج عنه، وفي ذلك مراعاة الحدث الكلاميّ نفسه ومتلقّيه. 3-مراعاة المقام بإعطائه حقّه وإرضاء المتلقي، مطلبان أساسيّان لابن المقفّع ودليلان على إدراكه أهميّة العناصر غير اللّغويّة. 4-اختلاف أثر الحدث الكلاميّ في نفوس المتلقّين باختلاف نوع علاقتهم بالمتكلّم، فردّة فعل الحاسد أو العدوّ غيرها عند آخرين مع أنَّ الكلام نفسه. 5-تفطّنه للعناصر المكوّنة للمُرسَلة من: متكلّم ومتلقّ وخطاب، و ردّ فعل حسب العلاقة بين طرفَيْ الرّسالة، أو أثر الكلام في المتلقّين أو المشاركين، كما أشار ابن المقفّع إلى حالة المتكلّم و وضعيته أثناء الكلام، وقربه أو بعده من المخاطَبين وأثر ذلك في نفسيّة المتكلّم؛ أي التّفاصيل الحافّة بالكلام والمتكلّم[3]، وهي كلّها عناصر غير لغويّة نادى بمراعاتها السّياقيّون والتّداوليّون في الدراسات الدلالية الحديثة.

كما جاءت مباحث الدّلالة مستفادة من تعريف **الرمَّانيّ**(ت384هـ) للبيان في قوله: "والبيان هو الإحضار لما يظهر به تمييز الشيء من غيره في الإدراك والبيان على أربعة أقسام: كلام، وحال، وإشارة وعلامة"[4](1)، فقصد بالكلام مكونات التركيب، في مقابل الحال والإشارة والعلامة التي تدخل ثلاثتها ضمن السِّياق غير اللّغويّ كما يشير **الباقلانيّ**(ت403هـ) إلى ما يُعرَف في علم الدلالة بـ**الرَّصف** أو **التَّضام** في معرض دراسته للجانب الإعجازي في سورة النّمل؛ إذ أشاد بالحسن في اللَّفظ القرآني مفردًا كان أو في التركي؛ فاللَّفظة المفردة فيها من الجمال والرونق ما يزداد بتسييقها أو ضمِّها إلى أخواتها في تجاورٍ تركيبيٍّ أفقيّ، يقول في هذا:" وانظر إلى الكلمات المفردة القائمة بأنفسها في الحسن، وفيما تتضمَّنه من المعاني الشريفة (...) ثم انظر في آية آية وكلمة كلمة، هل تجدها كما وصفنا من عجيب النظم وبديع الرَّصف ؟! ، فكلّ كلمة لو أُفردَت كانت في الجمال غاية، وفي الدلالة آية، فكيف إذا قارنتها أخواتها، وضامَّتها ذواتها، ممَّا تجري في الحسن مجراها وتأخذ في معناها[5]، فالمفردات القرآنية مزية بأنفسها بما لها مِن شرف المعاني فما بالك في حال ضمّها بعضها إلى بعض، في تعاقب وتسلسل قواعديّ ودلاليّ في جُمَلٍ هي آيات فَسُوَر.

أمّا **عبد القاهر الجرجانيّ** (ت473ه) فقد تبدّت عنده الجهود الدلالية بصورة أوضح عبر **نظرية النَّظْمُ**، من خلال كتابه (**دلائل الإعجاز**)؛ فقد كان يبتغي من خلاله إلى الكشف عن إعجاز القرآن الكريم وأثناء ذلك تعرَّض إلى مواضيع تحوم في جُلِّها حول قيمة اللّفظ في حالَتَيهِ الإفراديّة والتركيبيّة، وكذا صلته بالمعنى.

إنَّها نظرية تهتم بالنّص الأدبيّ ككيانٍ له بنيانه داخل النظام اللّغويّ، المؤلَّف من وحدات متضامَّة بعضها إلى بعض، في المواقع اللائق بها في التركيب لِمَا يقتضيه السّياق بأبعاده النحويّة والدّلالة، ومفهوم ضمّ الكلم بعضه إلى بعض ِوفقَ تجاورٍ تركيبيّ هو مبدأ في الفصل بين قيمة اللّفظ في حالتَيه الإفرادية والتركيبية؛ إذ يعدم الجرجانيّ أيّ معنىً للكلمة ما دامت منفردة إلَّا إذا ضُمَّت إلى مجموع الكَلِمِ مع تناسق دلالاتها بعضها ببعض، ذلك أنَّ الألفاظ " لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، و لا من حيث هي كَلِم مفردة، وأنَّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللّفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممَّا لا تعلُّق له بصريح اللّفظ "[6](6)، وهذه نظرة مهمّة من نظرات الوجهة السّياقية التّداوليّة؛ لأنَّ إشارته لأهمية الفرق ما بين المعنييْن: الإفرادي والتركيبي، دليل على أنّه لا يُعنَى بالأوّل وإنّما يهمُّه الثاني، لأنه يريد أن ينفذ من الدّلالة المباشرة إلى الدّلالة غير المباشرة، ولا يعود النظم بأيَّة حال في معنىً من معانيه إلى الدّلالة المباشرة، كما أنَّ إعطاءه الأوّلوية كلّها للدلالة في الحوالية اللّسانية ينمُّ عن فكرٍ حداثيٍّ مُتَّقِدٍ، يلتقي في جوانب كثيرة بما وصلت إليه الأبحاث والدّراسات اللّغويّة والدّلاليّة الحديثة والمعاصرة.

إنّ السّياق عند الجرجانيّ هو نقطة البدء، وليس الكلمة، وكما يقول محمد عزَّام عنه إنه يعدُّ " الجملة أو التركيب لا الكلمة المفردة، هي الوحدة اللّغويّة الأساسية، وعليها يمكن تطبيق القواعد النحويّة والبلاغية، أمَّا الكلم المفرد فليس لها معنى حتَّى بحدِّ ذاتها، وإنَّما معناها في سياقها الذي ترد فيه، أو في تضامِّها مع جارته "[7](7) عندها فقط يمكن التعبير، وعليه فإنّه من الواجب رصد السّياق أوّلاً ثمّ البحث عن الألفاظ وعلاقاتها ثانيًا، فلا مزية للمفردة خارج التركيب إلَّا أن تنضمّ فتؤثر وتتأثّر بمحيطها لتكتسب معنًى مناسبًا.

ولا يمكن تتالي الألفاظ وتجاورها في نظر الجرجانيّ إلّا إذا حصل تتالي المعاني وترتيبها في الذِّهن أوّلًا، وهو ما يمكن تسميته بـ(تسييق المعاني قبل الألفاظ)، فيقول محاورًا:" أتتصوَّر أن تكون معتبرًا مفكّرًا في حال اللّفظ مع اللّفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله، وأن تقول: هذه اللّفظة إنمّا صلُحَت هاهنا لكونها على صفة كذا، أم لا يُعقل إلاَّ أن تقول: هذه اللّفظة صلُحَت ها هنا لأنّ معناها كذا، ولدلالتها على كذا، و لأنَّ معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا، و لأنَّ معنى ما قبلها يقتضي معناها؟(...). إنَّ الألفاظ إذا كانت أوعيةً للمعاني فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها"[8].

إنّ ما رصدناه عند عبد القاهر الجرجانيّ الذي يمثّل باكورةَ العملِ البلاغيِّ الحقّ، وخلاصة الجهود البلاغية واللّغويّة في صورتها الناضجة، ليدلّل على أنّ اتجاهه اللّغويّ الدّلاليّ من خلال نظريته (نظريّة النّظم) اتّجاه علميّ يرفض أن تكون الكلمةُ أبسطَ عنصرٍ لغويّ ذي دلالة، وقوام دلالة اللّفظ إدخاله في تركيبٍ ذي علاقات نحوية، تحكم مكوّناته معاني النحو.

لقد قسّم الكلام إلى ضربين؛ ضرب "أنتَ تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده (...)، وضرب آخر أنتَ لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده ولكن يدلّك اللّفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللّغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالةً ثانيةً تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على: الكناية والاستعارة والتّمثيل"[9]، والمعنى الثاني هو ما يسمّيه:(معنى المعنى) أو(المعاني الثواني) والتي تشكّل المعاني الأُوَل الجسور إليها، ولا يمكن للمتلقي ولا للمتكلّم الوصول إليها دون المرور عبر المعاني الأُوَل، فَهُمَا " لن يستطيعا العبور إلى المعنى الثاني ما لَم تكن بينهما أرضية حضارية مشتركة، يعتمد عليها المتكلم في تنضيد هذا المعنى من جهة، ويثرب إليها المخاطَب في تأويله من جهة أخرى، ويتضافر مع هذا -أخيرًا -أن يكون السّياق الكلاميّ وسياق الموقف مرشحين للعبور من المعنى المباشر إلى معنى المعنى"[10].

لقد رام من تأليف كتابه(دلائل الإعجاز) إثبات إعجاز القرآن الكريم من زاوية لسانيّة نحويّة دلاليّة، وهو إذّاك، تناول ضمنًا مباحث دلاليّة متنوّعة منها قيمة اللّفظ في حالتَيْه الإفراديّة والتّركيبيّة، وعلاقة اللّفظ بالمعنى. يقول:"إنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنًى أن يكون أوّلا في النّفس وجب اللّفظ الدّال عليه أن يكون مثله أوّلا في النّطق"[11]. كلّ فعل كلاميّ تتمّ معه عمليتان؛ إحداهما سابقة تتمثّل في انتظام المعاني في الذّهن ويصحبها حسن انتقاء الدّلالات المناسبة للموقف الكلامي، أمّا الأخرى فتتمثّل في انتظام المعاني في ألفاظ وتراكيب بأنساق مختلفة. ويقول في موضع آخر معبّرا عن قضية دلاليّة ذات صلة أقرّها الدّرس الحديث، وتتمثّل في اكتساب اللّفظة دلالة عند تسييقها أي وضعها في تجاور سياقي ألفاظ أخرى، ويشترط في ذلك التّناسق بين المعاني وحسن تموقع الألفاظ؛ فيقول:"فقد اتّضح إذًا اتّضاحا لا يدع للشك مجالا أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللّفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللّفظ. وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها

بعينها تثقل عليك، وتوحشك في موضع آخر"[12]، ويضرب لنا مثلا بكلمة (شيء) التي راقته حسنا في سياق بيت عمر بن أبي ربيعة[من الطويل][13]:

وَمِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى

وَقَلَّ ذلك الحُسْنُ والقَبُولُ في قول المتنبي[من الطويل][14]:

لَوِ الْفَلْك الدَّوَّارَ أَبْغَضْتَ سَعْيَهُ لَعَوَّقَهُ شَيءٌ عَن الدَّوَرَانِ

والكلمة لا تحسن من حيث هي لفظ مفرد وإلّا استحقت المزيّة والشّرف أبدا، بل تأتيها مزية الجمال والقبول بحسن حالها مع أخواتها المجاورة لها في النّظم، وهذه الفكرة هي نفس ما تشير إليه نظريّة السّياق التي ترى معنى اللّفظة في سياقها، سواء كان ذلك المعنى المترشّح جميل أم قبيح فالسّياق هو الذي يفرض تلك الدّلالة.

---

[1]-الجاحظ، البيان والّتبيين، تح. فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط1، 1968، 144/1.

[2]-نفسه، 1 / 76.

[3]- وذلك عندما سئل عن معنى قول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:" ما يتصعّدني كلام كما تتصعّدني خطبة النكاح" فقال:" ما أعرفه إلا أن يكون أراد قرب الوجوه من الوجوه، ونظر الحداق من قرب في أجواف الحداق؛ ولأنه إذا كان جالسا معهم كانوا كأنهم نظراء وأكفّاء، وإذا علا المنبر صاروا سوقة ورعيّ" نفسه، 86/1.

[4] - الرّمانيّ : النكت في إعجاز القرآن ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) للرّمانيّ والخطابيّ وعبد القاهر الجرجانيّ، ص 106.

[5] - الباقلانيّ، إعجاز القرآن ، تح. السيّد أحمد صقر ، ط 5 ، دار المعارف ، ص 190 .

[6]- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح. محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1420ه/1999 م، ص 54، و ينظر: نفسه، ص55-56، 59.

[7] - محمد عزام، (نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ)، مجلة الموقف الأدبي، س:29، ع: 347، آذار 2000م، ص 25.

[8] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 58.

[9] - نفسه، ص203.

[10] -عز الدّين إسماعيل، (قراءة في "معنى المعنى " عند عبد القاهر الجرجانيّ)، مجلة الفصول، مج:7، ع: 3 -4، أبريل -سبتمبر 1987 م، ص 41.

[11] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص58.

[12] -نفسه، ص54.

[13] -عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، شرح فايز محمد، بيروت، 1992م، ص38.

[14] -المتنبي، ديوانه بشرح أبي البقاء العكبريّ، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1355ه، 247/4.